J. Product. & Dev., 26(2):259-272(2021)

الرؤية المستقبلية والأهداف الاستراتيجية التخطيطية لدولة الكويت حتى عام 2035

فهد نهار ناصر سريع* - إبراهيم يوسف إسماعيل
قسم الإقتصاد والإرشاد الزراعى – كلية التكنولوجيا والتنمية- جامعة الزقازيق- مصر

ملخص البحث

تتمثل رؤية الكويت فى تحول دولة الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار يقوم فيه القطاع الخاص بدور هام فى قيادة النشاط الاقتصادي وتزكية روح المنافسة ورفع كفاءة جهاز الانتاج وتحقيق التنمية المتوازنة وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية فى القيمة المضافة للناتج المحلي وزيادة فرص التشغيل وتقليل فرص البطالة وتحسين المستوى الاجتماعي للسكان وذلك من خلال زيادة الناتج المحلي الاجمالي ورفع مستوى المعيشة ودعم التنمية البشرية وقيادة القطاع الخاص للتنمية وذلك بتطوير الاقتصاد الكويتي وتحويله إلى اقتصاد معرفي يعتمد على التكنولوجيا وحسن الأداء وعلى تنويع الاقتصاد الكويتي.

التوصية: من النتائج السابقة يوصى بان على دولة الكويت تشجيع القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية والعمل على سياسة تنويع الإنتاج القائمة على الإبتكار، حيث يتم الاتجاه الاستراتيجي لسياسة التنويع من خلال التركيز والترابط والتعاون ورأس المال والكفاءة والتنسيق من خلال سياسة متكاملة متخصصة مبتكرة ذات جودة.

الكلمات الافتتاحية: الرؤية المستقبلية - الأهداف الاستراتيجية التخطيطية - دولة الكويت حتى عام 2035

مقدمة البحث:

تسعي الحكومة لتحقيق تلك الأهداف حتى عام 2035 من خلال مجموعة الخطط الاقتصادية الإنمائية وباستغلال مجموعة من المحاور اللازمة لعملية التنمية وتتمثل في وضع استراتيجية لخطة إنمائية حتى عام 2035 من خلال خطط خمسية 2020 –

2025 ثم 2025 – 2030 – ثم 2030 – 2035 تحقق كل خطة منها ما هو ما يمثل أساس لما بعدها لتحقيق الهدف النهائي للاستراتيجية في عام 2035 يتمثل في جعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا جاذب للاستثمار تزكى فيه روح المنافسة وترفع كفاءة الإنتاج ويقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي في ظل جهاز دولة مؤسس داعم يرسخ القيم ويحافظ على الهوية الاجتماعية وتحقيق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، ويوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة وذلك من خلال الركائز التالية:

1- إدارة حكومية فاعلة
2- اقتصاد متنوع مستدام
3- بنية تحتية متطورة.
4- بيئة معيشية مستدامة
5- رأس مال بشرى إبداعي
6- رعاية صحية عالية الجودة
7- مكانة دولية متميزة

وذلك من خلال عدة محاور للتنمية تتمثل في:

1) تطوير الاقتصاد الكويتي تجاه الاقتصاد المعرفي الرقمي وتعزيز دور القطاع الخاص.
2) معالجة الخلل في المالية العامة ووقف نزيف الموارد المالية.
3) ترشيد الادارة الحكومية.
4) استراتيجية لتطوير العنصر البشري في إطار الاقتصاد المعرفي الرقمي ومرتكزة الرئيسي التعليم ومعالجة التحديات المرتبطة بالتركيبة السكانية ومعالجة الخلل في سوق العمل.

ويتم ذلك من خلال مجموعة من برامج متكاملة ومتناسقة في أهداف فرعية للوصول إلى الأهداف العامة وتحقيق الهدف الرئيسي لاستراتيجية الدول العامة.

مشكلة البحث:

جعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا جاذب للاستثمار تزكى فيه روح المنافسة وترفع كفاءة الإنتاج ويقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي في ظل جهاز دولة

مؤسس داعم يرسخ القيم ويحافظ على الهوية الاجتماعية وتحقيق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة.

التحديات التى واجهت الخطط الاستراتيجية:

واجهت عملية التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي في دولة الكويت مجموعة من التحديات تمثلت في:

- تحديات تنفيذية تتعلق بالقدرة على استيعاب وتنفيذ التوجه الاستراتيجي.
- نقص القدرات والكوادر في كثير من المجالات.
- أثرت التقلبات الاقتصادية وخاصة أسعار النفط والأزمة المالية العالمية على التنمية وتوفير مصادر التمويل في دولة الكويت (حيث أدت إلى عجزا في الميزانية العامة للدولة) مما أثر على خطط التوسع والتمويل.
- انعكست التطورات الاقتصادية على قدرة الحكومة على تنفيذ بعض المستهدفات في إطار الخطط الاستراتيجية.

التحديات التى تواجه الخطط الإنمائية:

هى التحديات الإدارية والفنية والمالية والتشريعية وتشكل التحديات الإدارية النسبة الأكبر من بين تلك التحديات التى تؤثر في تأخير تنفيذ مشاريع التنمية بدولة الكويت ومن ضمن هذه التحديات:

تواجه دولة الكويت مجموعة من التحديات تتمثل في الثروة النفطية والتى أدت إلى الاقتصاد الذى يعتمد على مصدر واحد وما يحدث به من تعرضه لتقلبات ومتغيرات وأيضاً ما أحدثه من خلل في النشاط الاقتصادي وضعف في هيكل البنيان بالإضافة إلى التغيرات والتحولات السريعة في البيئة الاقتصادية العالمية مما أدى إلى خلق تحديات ينبغي مواجهتها لبناء قواعد للمستقبل من أهمها :

- **التحدي المالي:** حيث تمثل حصة العائدات من النفط في موازنة الدولة نحو 90% مما يجعل موازنة الدولة وخطط التنمية تحت رحمة تقلبات أسعار النفط العالمية مما يحد من العائدات الحكومية ومن اتخاذ القرار بالنسبة للتنمية.
- **التنوع الاقتصادي:** العائدات النفطية غالبية العائدات للدولة ومن ثم فإن عملية التنوع هامة وضرورية للاقتصاد الكويتي من خلال مشاركة القطاع الخاص في التنمية وتوفير بيئة ملائمة له وتوفير دعم لقطاع النقل والخدمات اللوجستية وأيضاً القطاع المالي من خلال الوصول إلى الأسواق والعملاء وتوفير بيئة قانونية والرعاية.
- **القطاع الخاص:** ويتمثل في إطلاق روح المشاركة للقطاع الخاص في عملية التنمية وسن القوانين والتشريعات التى تحفز وتشجع القطاع الخاص على ذلك وفتح مختلف المجالات والشراكة والملكية.
- **التحدي الاجتماعي:** وتتمثل في الانفاق الحكومي على الرعاية الصحية ونشر الثقافية والمؤسسات التى تساهم في ذلك إضافة إلى تحسين البيئة ومعالجة النفايات وانبعاث الغازات السامة وغيرها.
- **التحدي الجغرافي:** التعاون من الدول المجاورة يساهم في تحقيق الاستقرار والأمن لدولة الكويت والاستفادة من الفرص الاقتصادية الكامنة بالمنطقة.
- **تحدي التعاون:** نظراً للتحالفات الدولية والاقليمية لذا يجب على دولة الكويت الاندماج في مجلس التعاون الخليجي من أجل حماية نفسها وتعزيز حضورها الدولي والاجماع على المصالح المشتركة يساهم في تحقيق التقدم الحقيقي كتحالف موحد.
- **تحدي البناء للمستقبل:** حيث تمتلك كثير من المقومات والموارد الاقتصادية والموقع المتميز والعمل على حسن استخدام الفرص الاقتصادية المتاحة والتقدم.
- **تحقيق الأهداف والحوكمة:** حيث تهدف إلى تنويع الاقتصاد وزيادة مشاركة القطاع الخاص وتنفيذ مؤشرات الحكومة مع الشركات لقيادة عملية التنمية.

- **التحدي الديموغرافي:** - يتمثل في توفير فرص للعمالة في القطاع العام مستقبلاً نظراً لزيادة النمو السكان عن استيعاب طاقة القطاع لمزيد من العمالة
- توفير بنية تحتية جديدة للسكان الجدد ولتوفير حاجات الأجيال الجديدة.
- **تحدى الطاقة:** حيث يشكل النفط والعائدات من نحو 60% من الناتج المحلي ونحو 91% من الصادرات ونظراً لما يحدث من تقلبات في إنتاج النفط في العالم والطلب عليه وتقلب الأسعار مما يجعل الناتج المحلي عرضة للتقلبات والتغيرات وعدم الاستقرار ومن ناحية أخرى استمرار إنتاج النفط مستقبلاً يؤدى إلى تراجع المخزون منه، وانخفاض معدل الإنتاج للفرد، ومخاوف أسعار النفط وتقلبها، ومخاطر نضوب الاحتياطي بسرعة أكبر من المقدرة.
- **التحدي الاجتماعي:** ويتمثل في النظام التعليمي وزيادة الإنفاق الحكومي على التعليم وتغيير المفهوم والالتزام بتطبيق المعايير الدولية فيه.

أهداف البحث:

الأهداف الاستراتيجية للتنمية طويلة المدي:

تتمثل تلك الأهداف في:

1- زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستوى معيشة المواطن من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية في بيئة اقتصادية مستقرة مع اعتماد تنويع القاعدة الإنتاجية على قطاعات المال والتجارة والخدمات كمكونات رئيسية لتنويع مصادر الدخل ويأتي الاهتمام بتطوير أداء القطاع النفطي وزيادة العلاقة التشابكية في الاقتصاد الوطني وتفعيل دور القطاع الصناعي، خاصة الصناعات البتروكيماويات ذات القيمة المضافة العالية من المقومات الداعمة لعملية التنويع.

2- دور ريادي للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية باعتباره قاطرة النمو من خلال تنويع هيكلة الملكية في الأنشطة الاقتصادية بتقليص هيئة القطاع العام بالتدرج وزيادة مساهمة القطاع الخاص.

3- دعم التنمية البشرية من خلال تطوير خدمات التعليم والتدريب لدورها في تنمية الإنسان الكويتي وتوفير احتياجات سوق العمل ونشاطات البحث العلمي الذى يساهم في تطوير كافة قطاعات التنمية.

4- تطوير السياسات السكانية الرامية إلى تنظيم النمو السكاني بشقيه الكويتي وغير الكويتي بما يساهم في تحسين التركيبة السكانية لصالح المواطن وإحداث نقلة نوعية في تركيبة سوق العمل المحلي عبر أساليب ومهارات حديثة لتحسين قوى العمل في القطاعين العام والخاص فضلاً عن تدريب وتأهيل قوة العمل الوطنية لدعم التنمية بالكوادر الوطنية المدربة.

تحويل الاقتصاد الكويتي إلى اقتصاد متنوع ومستدام:

الاقتصاد المتنوع المستدام هو اقتصاد يوفر احتياجات المواطنين وتتنوع فيه مصادر دخل الدولة، وترتكز دعائمه على تمكين القطاع الخاص لريادة التنمية، ووفرة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير عمق اقتصادي وفرص عمل لائقة دائمة، وقطاع حكومي دوره الأساسي هو التنظيم والمراقبة لتحسين بيئة الأعمال وجعلها جاذبة للاستثمارات. لذا تعد ركيزة اقتصاد متنوع مستدام من الركائز التى تلامس احتياجات المواطنين بصورة مباشرة.

فالاهتمام بتنويع القاعدة الانتاجية ضرورة لا بديل عنها، ما يمر به الاقتصاد العالمي من تراجع في معدلات النمو، الاستقرار الجيوسياسي بمناطق مختلفة بالإضافة إلى التوجه العام نحو زيادة استخدامات الطاقة من المصادر المتجددة خاصة في الدول الأوروبية، وتبعات ذلك على أسعار النفط، هو ما أدى إلى انخفاض كبير في الايرادات العامة للدولة، وظهور عجز الميزانية العامة كأحد المتغيرات الجديدة التى تأخذ في الحسبان عند إعداد الخطط المستقبلية في ظل تلك التحديات تظهر أهمية ركيزة "الاقتصاد المتنوع المستدام"، لتأكد استمرارية وزيادة النمو الاقتصادي لتحقيق الاستدامة التى توازن بين الحاجات الآنية والمستقبلية وهو وما تسعى الخطط التنموية إلى تحقيقه من خلال:

- تحول القطاع الحكومي نحو التنظيم والمراقبة لتحسين بيئة الأعمال وجعلها جاذبة للاستثمارات .
- تمكين القطاع الخاص سواء عبر التخصيص، والشراكة مع القطاع العام.
- دعم مشاركة الشباب الكويتي للعمل بالقطاع العام وخلق فرص توظيفية في قطاعات صناعية وخدمية.
- زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- جذب التقنيات الحديثة انتاجياً وإدارياً من خلال توطين وخلق مناطق تجمعات للاستثمارات الأجنبية بحيث يساهم ذلك في تكوين قاعدة انتاجية متنوعة.
- توافر قطاع مالي متطور ومستقر.

وتتضمن ركيزة اقتصاد متنوع مستدام على (7) برامج تشمل (28) مشروعاً. يستهدف برنامج تهيئة بيئة الأعمال للقطاع الخاص التغلب على المعوقات التى تواجه القطاع الخاص والعمل على زيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وبرنامج "تنويع القاعدة الإنتاجية" والذى يسعي إلى رفع معدلات الاستثمار وزيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لتخفيض الاعتماد على القطاع النفطي.

أما برنامج "تطوير السياحة الوطنية" فيستهدف تشجيع الاستثمارات في الأنشطة السياحية بمختلف مناطق الكويت، والاستغلال الأمثل للمرافق والخدمات السياحية لتطوير القطاع السياحي وزيادة قدراته التنافسية. وبرنامج "الاقتصاد المعرفي" الذى يستهدف زيادة الميزة التنافسية للمنتجات الوطنية، وذلك في المدى المتوسط إلى الطويل، ما سيؤدى إلى زيادة قدراتها على النفاذ للأسواق العالمية وبالتالي زيادة الصادرات غير النفطية وزيادة الايرادات العامة غير النفطية. وبرنامج التخصيص الذى تم استحداثه لتفعيل زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وإفساح المجال أمامه لريادة عجلة التنمية. بالإضافة إلى برنامج تطوير القطاع النفطي وبرنامج استدامة المالية العامة.

مؤشرات ركيزة اقتصاد متنوع مستدام [1] :

- بنية تحتية متطورة
- ترشيد المال العام.
- حماية المستثمرين.
- التجارة عبر الحدود.
- الحصول على الائتمان.
- اتساع سلسلة القيم.
- متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة

وذلك من خلال تهيئة بيئة الأعمال للقطاع، وتطبيق الاقتصاد المعرفي وتنويع القاعدة الانتاجية، استدامة المالية العامة، تطوير السياحة الوطنية ، رسم دور الدولة في النشاط الاقتصادي (التخصيص) وتحويلها إلى المنظم والمراقب، تطوير القطاع النفطي، وتطوير ادارة الحكومة إلى إدارة فاعلة من خلال: الحكومة الالكترونية، الحوكمة المؤسسية وتطوير المخطط الهيكلي وتطبيق المشروعات الاستراتيجية فهى أداه هامة لتحفيز النمو الاقتصادي ولجذب الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص عمل جديدة فضلاً عن أهميتها في توسيع ودعم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

سياسة التنويع القائمة على الابتكار:

وهى السياسة التى تحقق طفرة لكل القطاعات والاستفادة بالابتكار والتكنولوجية وعمل التوليفة الفنية بين القطاعات المختلفة لتتكامل فيما بينها ولتحقق النهوض بالناتج المحلي.

وعلى مستوى العالم فأن الابتكار هو العامل الرئيسي في تشجيع التنويع الاقتصادي وزيادة التنافسية في اقتصاد معرفي يتجه نحو العولمة. تدل المنافسة القائمة على الابتكار على اختيار استراتيجية الجودة والابتكار، وهي البديل الوحيد المستدام أمام الاقتصادات الوطنية والإقليمية المتقدمة عالية التكلفة. كانت تعتبر هذه الاستراتيجية لوقت طويل

([1]) الكويت، خطة التنمية، 2018 – 2019.

مطابقة للتشجيع على الصناعات المكثفة القائمة على البحث والتطوير والتكنولوجيا المتقدمة بالتماشي مع النظرة الخطية للابتكار، تطور الإقرار بها أكثر وأكثر ليصير من الضروري تطبيق رؤية أوسع وأشمل للابتكار من أجل الإبقاء على التنافسية في التباين بين الدول والمناطق وتطويرها، أي ينبغي دمج كل دوافع الابتكار في منهج عام نحو سياسة الابتكار، ويتطلب هذا منهجا قائما على المعرفة المتميزة، يفرق بين المعرفة التحليلية والتركيبية والرمزية لاستيعابها كلياً. حيث تتوافق سياسة الابتكار واسعة النطاق مع منهج نظام الابتكار في تعريف الابتكار بأنه التعلم التفاعلي الذي يجمع بين البحث والتطوير والخبرة.

ومن ثم تشكل القدرة على الابتكار العنصر الاستراتيجي الأهم لتنافسية الشركات والدول، وتمثل رؤية فعالة للتنافس، وتدل الرؤية الفعالة للتنافس على أن قدرة الدولة على الابتكار، وبالتالي تنافسيتها، يمكن تشجيعها بالأبحاث الوطنية وسياسات الابتكار التي تضع في أولوياتها زيادة الاستثمارات في التعليم والبحث والتكنولوجيا الحديثة وتحسين التعاون بين الأطراف المعنية الرئيسية في المجتمع (القطاع العام والصناعة والجامعات والمجتمع المدني)، وكذلك بالقرارات الاستراتيجية التي تأخذها الشركات بتأسيس تنافسيتها على الابتكار.

يمكن أن نفرق تفرقة تقليدية بين الابتكارات الخاصة بتوفير النفقات والخاصة بخلق القيمة، والنوع الأهم من أنواع الابتكارات الخاصة بتوفير النفقات هو الابتكارات الخاصة بالعمليات، التي مثلت العمود الفقري لنمو الإنتاجية المذهل في العالم الغربي في القرنين الماضيين، في حين أن النوع الأهم من أنواع الابتكارات الخاصة بخلق القيمة أو زيادتها هو الابتكارات الخاصة بالمنتجات، وكلما كانت أكثر جذرية، كانت إمكاناتها أكبر. ولكن تزداد أهمية الابتكارات المرتبطة بالسوق أيضا تدريجيا بوصفها محركات لزيادة خلق القيمة، وتتسبب المكاسب الإنتاجية الناتجة عن الابتكارات الخاصة بالعمليات بالطبع أيضا في خلق القيمة، ولكن هناك حاجة إلى خلق القيمة عن طريق الابتكارات الخاصة بالمنتجات على المدى الزمني الأبعد لتجنب الوصول في نهاية الأمر إلى

المنافسة السعرية، أي في وضع «استراتيجية التوسع والأسعار التنافسية». لا تمثل الابتكارات الخاصة بالعمليات سوى مزايا تنافسية مؤقتة أفضل، إذ تخاطر بإمكانية أن يتبعها المنافسون ويقلدونها، وبذلك فهي تؤجل المنافسة السعرية فقط. لدى الخدمات والمنتجات الفريدة القدرة على خلق قيمة أكبر لفترة أطول للشركات والمجتمعات، عن طريق استراتيجية تنويع المنتجات، وهكذا تميل «استراتيجية جودة وابتكار» أكثر استدامة للاقتصاد، ومن ثم ستعتبر الابتكارات المرتبطة بالأسواق والمنتجات الجديدة «جوهرية» «لاستراتيجية جودة وابتكار» مستدامة على المدى الزمني البعيد. وهذا نحد كبير أمام الاقتصادات المعتمدة على الموارد مثل الكويت كي تتمكن من صنع ميزة تنافسية مستدامة قائمة على الابتكار، إذ كانت الابتكارات الخاصة بالعمليات عادة الآلية الرئيسية لتأمين الاستغلال الفعال لموارد النفط.

استراتيجية التخصص الذكي (SS)هي على الأرجح المحاولة الوحيدة الأكبر على الإطلاق لوضع استراتيجية ابتكار منظمة متخطية الحدود الوطنية لتعزيز النمو الاقتصادي عبر التنويع، وهكذا فهي تستحق أن تراقبها الدول التي تهدف إلى تحقيق الأهداف ذاتها. أطلقها الاتحاد الأوروبي، وهي منهج استراتيجي نحو سياسة للنمو الاقتصادي الوطني والإقليمي قائمة على الابتكار. وتركز استراتيجية التخصص الذكي على التنويع، أو التخصص المتنوع، وتعني أنه على الدول تحديد مجالات - أو «ميادين» كما تفضل استراتيجية التخصص الذكي تسميتها _ الميزة التنافسية القائمة أو المحتملة، حيث يمكنها التخصص بطريقة متنوعة مقارنة بالدول الأخرى.

عند تصميم استراتيجية ابتكار للتنويع الاقتصادي والصناعي مستوحاة من التخصص الذكي وتطبيقها، يكون من الضروري التفكير في كيفية تأمين «امتداد المسار»، الذي كان الهدف الأساسي في كثير من سياسات الابتكار التقليدية، وخاصة في الدول ذات الاقتصاد المعتمد على الموارد، بسبب أهمية الابتكارات الخاصة بالعمليات، كي تضمن الإنتاجية العالية في استغلال الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز. تنتج عن امتداد المسار أساسا ابتكارات تزايدية خاصة بالمنتجات والعمليات في الصناعات القائمة والمسارات التكنولوجية، رغم أن هذا يمكنه ضمان التنافسية والنمو على المدى الزمني القريب والمتوسط.

كيفية تنويع الاقتصاد الكويتى :

استراتيجية تنويع الاقتصاد تلائم الاقتصاد لكويتي حيث سيظل امتداد المسار أو الحجز الإيجابي هو المنظور الذى يضمن الاستغلال وضمان أفضل كفاءة وإنتاجية في إنتاج النفط. لدى المراحل النهائية إمكانات أكبر لتجديد المسار عن طريق زيادة التركيز على البتروكيماويات والمنتجات الأخرى ذات القيمة الأعلى، مع محاولة تحديد الأسواق المتخصصة حيث لا يكون حجم الإنتاج هو العامل الحاسم، من أجل إمكانية اعتماد الإنتاج على استراتيجية تنويع المنتجات لتجنب المنافسة على أساس التكلفة.

أيضاً من الطرق الأخرى لتنويع المراحل النهائية في الأنشطة المتصلة تصنيع معدات الإنتاج الخاصة بصناعة النفط والغاز، ويمكن أن تستغل الكويت ظروفها الجغرافية المادية المحددة لتأمين مكانة عالمية رائدة في معدات الإنتاج في الصناعة لاستغلال عملية الحفر في أعماق البحار إنتاج النفط والغاز.

وتوجد إمكانات ضخمة للتنويع الاقتصادي خارج قطاع النفط والغاز، في الطاقة المتجددة، وبالأخص الطاقة الشمسية، فيما يخص إنتاج الطاقة وإمدادها على المستوى المحلي والإقليمي، وكذلك فيما يخص تصنيع معدات الإنتاج، مثل سعة التخزين، فالموقع الجغرافي مثالي وهناك سوق إقليمي كبير لهذا الإنتاج. وينطبق الأمر نفسه على تكنولوجيا الموارد المائية في كل من التحلية وكفاءة استخدام المياه. وإضافة إلى السوق الإقليمي الكبير.

إمكانية التنويع الاقتصادي من خلال القطاع المصرفي والمالي الذي يقع ضمن أنجح القطاعات وأكثرها ابتكارا في الكويت بعد صناعة النفط والغاز استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي في طرح خدمات ومنتجات جديدة وتسويقها، ليس فقط في سوق الكويت وإنما في العالم العربي بأكمله، سيكون أسهل في هذه القطاعات. ومن ثم فمن المشوق معرفة أن الصندوق الوطني حديث النشأة لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها إحدى مجالاته ذات الأولوية، قد أشار إلى الصناعات الإبداعية وكذلك التصميم، فهذان القطاعان متصلان للغاية

بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأسيس الشركات الجديدة، وبالتالي يمكنهما لعب دور مهم في تحقيق الطموحات الوطنية العالية في تنويع الاقتصاد عن طريق تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي يمكن للكويت بسهولة أن تتبع استراتيجية التخصص الذكي للتنويع القائم على الابتكار لاقتصادها كي يصير أكثر تنافسية وقائما على المعرفة.

ويمكن التنوع من خلال:

- أن يقود القطاع الخاص التنمية الاقتصادية: كي تتواصل التنمية الوطنية بصرف النظر عن التغييرات في أسعار النفط، سيضطر القطاع الخاص في الكويت إلى أن ينضح بما يكفي ليتمكن من الإسهام في تمويل المشروعات وحده، وسيلزم تطبيق قانون الخصخصة تطبيقا أقوى من أجل زيادة مشاركة القطاع الخاص. الإصلاحات في التعليم والعمل ضرورية لتمهيد الطريق أمام المزيد من المواطنين كي يقودوا القطاع الخاص الوطني بنجاح.
- ترشيد الإنفاق والإعانات: على الكويت أن تجد طرقا لتنظيم برامج الإعانات الخاصة بها بإجراءات ذكية، ستدعم الإعانات التي تستهدف من يحتاجون إليها وتقديم الدعم المتدرج فيما يخص المرافق خطة الحكومة في دفع توفير التكاليف وتعزيز الكفاءة.
- سياسة «النظر نحو الشرق»: مع غرق الولايات المتحدة في النفط الصخري وضعف احتمالية تعافي أوروبا، ستضطر الكويت إلى تدعيم سياسة «النظر نحو الشرق» من حيث توسيع حصتها في سوق النفط الخام في الدول الآسيوية مثل الصين والهند.
- ينبغي تقليل هذه التفاوتات وينبغي أن تصير آسيا مركز اهتمام المزيد من صادرات النفط الخام من أجل الحصول على حصة في السوق وزيادة العائدات، وهو ما يمكنه بدوره أن يمول جهود التنويع.

..

التوصيات:

- من النتائج السابقة يوصى بان على دولة الكويت تشجيع القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية والعمل على سياسة تنويع الإنتاج القائمة على الإبتكار، حيث يتم الاتجاه الاستراتيجي لسياسة التنويع من خلال التركيز والترابط والتعاون ورأس المال والكفاءة والتنسيق من خلال سياسة متكاملة متخصصة مبتكرة ذات جودة.

المراجع

المراجع العربية:

1- الكويت، خطة التنمية للسنة الرابعة 2013/ 2014 الامانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

2- الكويت المجلس الأعلى للتخطيط ، الامانة العامة، المجموعة الاحصائية من 2005 – 2009.

3- المعهد العربي للتخطيط (2015)، تقييم عملية التخطيط التنموي في دولة الكويت، لصالح الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الكويت.

4- رؤية الكويت 2035، التحديات العشر أمام المستقبل.

5- صندوق النقد العربي: التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤي المستقبلية في الدول العربية، يولية 2020.

المراجع الأجنبية:

1- A Precious –Marmore Mena Intelligence (2015): Dubai Government Summit 2015 Benchmarking Event for GCC Countries. Marmore Research, Kuwait.

2- The Creative Class Goes (2014: Melander, C., R. Florida, B. T. Asheim and M. Gertler (eds.)) Global. Routledge. London and New York.

3- Porter, M. (1998): Clusters and the new economics of competition. Harvard Business Review, November-December, 77-90.

THE FUTURE VISION AND STRATEGIC GOALS SCHEMATIC OF THE STATE OF KUWAIT UNTIL 2035

Fahd N. Sarie and Ibrahim Y. Ismail
Department of Agricultural Economics ,Faculty of Technology and Development, Zagazig University, Egypt

ABSTRACT

Kuwait's vision is to transform the State of Kuwait into a financial and commercial center that attracts investment, in which the private sector plays an important role in leading the economic activity, promoting the spirit of competition, raising the efficiency of the production apparatus, achieving balanced development, increasing the contribution of non-oil sectors to the added value of the domestic product, increasing employment opportunities, reducing unemployment and improving opportunities. The social level of the population, through increasing the gross domestic product, raising the standard of living, supporting human development, and leading the private sector for development, by developing the Kuwaiti economy and transforming it into a knowledge economy based on technology, good performance, and the diversification of the Kuwaiti economy.

Conclusively, o*f the previous results that the State of Kuwait is recommended to encourage the private sector in economic development and work on the policy of diversification of innovation*

Key words: Future Vision, Strategic Goals Schematic, State Of Kuwait, Until 2035